بسم الله الرحمن الرحيم

تلخيص مقرر النزعة العلموية

النزعة العلموية هي حقيقة مركبة من أمرين :

الأمر الأول : دعوي أن العلم التجريبي و الحسي هما المصدر الوحيد للمعرفة الإنسانية.

الأمر الثاني: دعوي حصر الموجودات في الأشياء التي يمكن للعلم التعامل معها.

الأصول التي تقوم عليها النزعة العلموية :

الاصل الأول : الإستغناء بالتفسير العلمي التجريبي.

الأصل الثاني: الإستغناء بالمنهج العلمي التجريبي.

الأصل الثالث: الإقتصار علي تفضيل المنهج العلمي.

تقويض دعائم المنهج العلموي

الأصل الأول: الإستغناء بالتفسير العلمي التجريبي :

يقوم هذا الأصل علي الإدعاء بأن العلم قد فسر كثير من الحقائق و الظواهر الكونية و أنه قادر علي كشف أسباب و حقائق ما لم يكتشف بعد فلا حاجه إذا لمصدر آخر لتفسير نشأة الكون أو حقائقه.

تقويض الأصل الأول :

أولا/العجز عن الإثبات:

و ذلك لأن قولهم أن العلم هو كاف لتفسير كل الحقائق دعوي تحتاج إلي إثبات و إقامة الدليل عليها و عند إقامتهم لهذا الدليل فهم إما أن يعتمدوا علي العلم نفسه و هم بذلك يقعون في خلل إستدلالي كبير و هو

الإستدلال علي صحة الشئ بالشئ نفسه.
و إما أن يستدلوا علي ذلك بغير العلم فهم بذلك قد خالفوا مقالتهم "لا يوجد طريق للمعرفة إلا العلم".

ثانيا/بطلان القاعدة المؤسسة:

القاعدة الأولي / أن مصادر المعرفة منحصرة فقط في الحس و هذا خطأ لأن مصادر المعرفة لا يمكن أن تقوم علي الحس بدون المبادئ العقلية و الخبر.
القاعدة الثانية / أن الموجودات منحصرة فقط في الموجودات الحسية ة هذا خطأ.

ثالثا/القصور العلمي:

فإن النزعة العلموية قائمة علي قول أن العلم بمقدورة تفسير كل الحقائق و لكن هذه المقولة قد واجهت تحدي كبير و هي استقرار الإعتقاد بالقصور العلمي .
و هذا العجز يشمل أمرين :
الأول/الأمور التي لم يصل إليها تطور العلم بعد.
الثاني/الأمور التي هي خارج إطار البحث العلمي أصلا مثل الأخلاق و قيمها و الوعي و التحليل و غيرها.

و قد حاول أتباع النزعة العلموية التصدي لهذا القصور فقالوا أن ما يعجز العلم عن تفسيره سوف يفسره مستقبلا مع تطوره .

و الرد عليهم من عدة وجوه:

الوجه الأول / أننا نتحدث عن أشياء لا تدخل في نطاق البحث العلمي لكونها ليست ذات طبيعة تجريبية.

الوجه الثاني /أنهم يتحدثون عن نتائج العلم في المستقبلا كأنها ستدل علي مواقفهم بالضرورة بدون أي دليل علي هذا الإدعاء.

الوجه الثالث /أننا يمكننا سلك الطريقة نفسها التي يسلكها المعتزلة و نقول أن العلم في المستقبل سيتضح قصوره أكثر فأكثر.

الوجه الرابع /أنهم يعيبون علي المؤمنين بوجود الله بما يسمونه "اله الفجوات" و هم الآن يستخدمون "علم الفجوات".

رابعا/افتراض التعارض الزائف:

حيث أن أتباع تلك النظرة يتوهمون الإعتراض بين تفسير العلم للحوادث و بين كون أن لها خالق و هذا

افتراض عقلي باطل فمثلهم كمثل الذي وجد آلة ثم علم كيفية عملها ثم قال بأنه ليس لها صانع لأنه عرف طريقة عملها.

خامسا/اختزال المكونات الإنسانية الرحبة و تفكيكها:

من حيث حصر الموجودات في حياة الإنسان للموجودات المادية التجريبية فحسب و التغاضي عن بقية المكونات مثل المعني و الغائية و القيم و الأخلاق و هذا الإختزال له عواقب مدمرة و وخيمة ظهرت بوضوح بعد الحرب العالمية الأولي.

سادسا/الخلط بين النظرية و مدلولها المعرفي:

فهناك فرق كبير بين النظرية العلمية و مدلولها المعرفي الفلسفي الذي يؤخذ منها **و** الذي يكون زائدا عن طبيعتها التجريبية.

سابعا/الإنتقائية الإستدلالية:

حيث أن أتباع تلك النظرة كثيرا ما يؤيدون و يصدعون ببعض النظريات التي تدعم موقفهم (مثل نظرية التطور و الكون الثابت المستقر-قديما-)و يتغافلون عن بعض النظريات و الحقائق العلمية التي تعارضهم (مثل التصميم الذكي و الكون المحكم و الإنفجار العظيم -قديما-).

ثامنا/القفز الحكمي:

و المراد بالقفز الحكمي هو الإنتقال لنتائج من غير مقدمات سليمة فبعض أتباع تلك النزعة يقول بأن بعض النظريات تنفي وجود الله و نحن إذا نظرنا إلي مضمون هذه النظرية لا نجد ما يقتضي ذلك.
مثل موقف بعض الملاحدة من قوانين الجاذبية و قوانين الكم بأنها تنفي وجود الله.

تاسعا/الآثار المدمرة للعلم الحديث.

الأصل الثاني/الإستغناء بالمنهج العلمي:

يقوم هذا الأصل علي الإدعاء بأن المنهج العلمي التجريبي هو المصدر الوحيد لتحصيل المعرفة.

مكونات المنهج العلمي :

المكون الأول/القابلية للإختبار و التجريب:

بحيث يقولون أن المنهج الإستدلالي لا يكون صحيحا إلا إذا كان قائما علي الملاحظة و التجريب و يدعون بأن هذا المنهج هو يتسم بالدقة المتناهية و الموضوعية .

و لو دققنا في هذه الدعوة نجد أنها مليئة بالأخطاء و المغالطات و هذه الأخطاء تتمثل في عدة أمور:

الأمر الأول :استحالة التوحد المنهجي:

فمتبعو هذه النزعة يدعون أن المنهج العلمي يمكن أن يشمل و يفسر كل الظواهر الوجودية الإنسانية .

و هذا مبدأ فاسد باطل و ذلك لأن الحقائق الوجودية تختلف عن بعضها البعض في طبيعتها و قيمتها فمستحيل أن يشملها منهج واحد ,فطبيعة كل موضوع تحدد المنهج العلمي المناسب له و هذا أمر نلاحظه بوضوح في سيرة محمد -عليه الصلاة و السلام-.

الأمر الثاني:اشتمال المنهج العلمي علي مكونات غير تجريبية:

فالمنهج العلمي يشتمل علي أمور جوهرية فيه و مع ذلك فهي ليست تجريبية و من أهم هذه الأمور :الفروض العلمية فهي لم تخضع لا لتجربة و لا لإختبار و إنما تعتمد اعتمادا كليا علي الحدس و الخيال.
و أيضا من الأشياء الجوهرية الغير تجريبية و الموجودة في المنهج العلمي:التسليم ببعض القضايا مثل أن للعالم الخارجي تحقق موضوعي و أن القوانين متسقة و مطردة ثابتة.

الأمر الثالث:توسع معني التجريب:

فقد اتسع معني التجريب في الآونة الأخيرة ليشمل آثار الشئ المترتبة عليه.
فقانون الجاذبية ليس من القوانين التي يمكن االتحقق كمها في المعمل و إنما أثبت من خلال آثاره المشاهدة في الكون و كذلك الإلكترون فهو لم يدرك بالتجربة و إنما أثبت وجوده من خلال الآثار المترتبة عليه.

و نحن لا ننكر عليهم استخدام هذا الطريق لتحصيل المعرفة و إنما ننكر عليهم ثلاث مغالطات:
1)التطبيق الخاطئ لهذا الطريق و عدم استيفاء شروطه و مقوماته مثلما الحال في نظرية التطور.
2)اختزال طبيعته بدعوي أنهم لا يطبقونه إلا علي النظريات العلمية فقط علي الرغم من أن المؤمنون يسلكون نفس الطريق لإثبات وجود الله.
3)التوصيف الخاطئ لهذا الطريق فالإستدلال بالآثار علي أسبابها ليس طريقا تجريبيا محضا و إنما هو تجريبي عقلي.

الأمر الرابع:اضطراب معايير العلمية:

و ذلك أن العلمويين حينما جعلوا المنهج العلمي هو الطريق الوحيد للمعرفة لم يتفقوا علي تحديد ضابط يميز بين ما هو علمي و ما ليس بعلمي فبعضهم جعل إمكان التحقق التجريبي هو الضابط كما فعل أتباع الوضعية المنطقية و هناك من جعله إمكان التكذيب العلمي و غيرهم.
و مازال الخلاف بينهم مشتعلا حتي الآن.

الأمر الخامس:الوقوع في التناقضات المنهجية:

1)أنهم يعيبون علي المؤمنين التسليم بقضايا غير تجريبية علي الرغم من أن المنهج العلمي أيضا يسلم بقضايا لا يمكن التحقق منها تجريبيا و كذلك الفروض العلمية.
2)أنهم يرون أن الأديان لا يمكن التحقق منها تجريبيا و مع ذلك يصرون أن الأدلة العلمية تثبت خطأ الأديان.
3)أنهم يصفون الباحثين الذين توصلوا لنتائج تدعم موقفهم بالدقة و النزاهة يتبنون نظرياتهم.
و يصفون الباجثين الذين توصلوا لنتائج لا تدعم موقفهم بالضحالة العلمية و التحيز.
مع أن كلا الطرفين استخدم نفس الطريقة البحثية.

الأمر السادس:القفز الحكمي:

و ذلك أن طبيعة العلم عند التدقيق لا تثبت ولا تنفي ما لا يدخل في نطاق التجربة و الإختبار و لكننا نري الغالين في العلم يقفزون إلي نتيجة بلا مقدمات.

و ذلك فيقال لمن لا يؤمن بالغيب :هل منشأ حكمك هذا لكون أن العلم لم يكتشفها بعد؟ أم لكونها لا دليل عليها؟

فإن قال:لكون العلم لم يكتشفها بعد.
قلنا:هذه مغالطة كبيرة لأن كلامك هذا يعني أن كل هذه المجرات لم تكن موجودة قبل أن يكتشفها العلم ,فالعلم مكتشف لا خالق.

فإن قال:لكون لا دليل عليها.
قلنا:عدم الدليل ليس دليلا علي العدم , و نحن أيضا نتفق معك أنه لا دليل تجريبي حسي عليها و لكن هناك أدلة أخري كالعقل و الوحي و النقل الصادق.

الأمر السابع:فقدان الدقة:

فالعلم كغيره من المناهج منه ما هو واضح سهل و منه ما هو غامض عسر و منها ما هو مختلف عليه كالمصطلحات العلمية و غيرها.
و هذا كله يطعن في دعوي بعض الغاليين في العلم بأنه أكثر المناهج وضوحا و دقة.

الأمر الثامن:انخرام الموضوعية.

المكون الثاني/الإستغناء بالإستقراء(النزعة الإستقرائية):

و المراد بالإستقراء هو المنهج البحثي الذي يعتمد على الانتقال من عدد محدود من الحالات الخاصة إلي الكشف عن القوانين العامة.

تقويض مذهب الإستقراء:

و المراد بتقويض المذهب الإستقرائي ليس المقصود منه إبطال المذهب الإستقرائي من أصله و إنما المقصود منه هو نقد من يقولون بأنه الطريق الوحيد لتحصيل المعرفة.

أولا/المناقضة الطبيعية للمعرفة الإنسانية:

و ذلك لأن المذهب الإستقرائي مبني بصورة رئيسية علي التجربة و الحس .
و الحقيقة أن مصادر المعرفة ليست منحصرة في مصدر واحد و إنما تتسم بالتداخل و التعدد و لا يمكن أن تقتصر علي الإستقراء و الحس.

ثانيا/تعذر الإستقراء الخالص:

فالعلم التجريبي ليس مجرد انعكاس للواقع فقط بدون أي أفكار مسبقة و إنما هو في الحقيقة خاضع لميول

الإنسان و رغباته و تطلعاته.
و مجرد تخيل أن العالم يدخل معمله بدون أي أفكار مسبقة أو رغبات في تحقيق هدف معين لسبب معين هو أمر صعب جدا كما أنه يجعل العلم مملا و عقيما.

فالعلم ليس مجرد ملاحظات و استنتاجات بدون أن تكون تلك الملاحظات و الإستنتاجات منتقاة بسبب مشكلة معينة أو رغبة ما.

ثالثا/العجز عن الإثبات:

و ذلك لأن الغلاة في العلم يتبنون المذهب التجريبي و هذا المذهب يقتضي بالضرورة القضاء علي أصول الإستقراء و ذلك لأن الإستقراء مبني علي التنبؤ الغيبي المستقبلي و هذا التنبؤ مبني علي مبدأ ثبات خضائص الأشياء و هذا المبدأ يستحيل التيقن منه تجريبيا.